علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

إن الأمن والأمـان والا ستقرار مسؤوليـة الجميع

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

وكشف رئيس الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية الدكتور إسماعيل الجند عن ان مكونات المشروع الذي تستغرق عملية إنشائه عاما ونصف عام تستخدم فيها أحدث التقنيات لاستخراج الزنك بطاقة إنتاجية تصل إلى 80 ألف طن سنويا ,فيما سيوفر المشروع فرص عمل ثابتة لأكثر من 400 موظف وعامل من العمالة المحلية اليمنية ,و1500 فرصة عمل غير مباشرة ، ناهيك عن مكونات المشروع الأخرى المتمثلة بإنشاء 400 وحدة سكنية للعاملين فيه..

وتوقع الجند تصدير أول شحنة من الزنك اليمني في النصف الثاني من العام 2010، بعد الانتهاء من أعمال التجهيزات النهائية لمصنع المعالجة في موقع المشروع ومن ثم افتتاحه ليكون أول منجم للزنك والرصاص والفضة في اليمن بعد أن أكدت دراسة الجدوى الاقتصادية وجود كميات تجارية كبيرة من المعادن الفلزية.

وقال الجند «: إنه لا يجب أن ننظر إلى العائد المادي للدولة من قبل شركات التعدين الأجنبية في اليمن بحجم المنظور الآخر والمتعلق أصلا بواجب الدولة بتوفير فرص عمل محلية ، حيث أن عائدات اليمن من مشروع استغلال الزنك والرصاص تشتمل على عوائد مالية من ضرائب وإتاوات، وتوفير فرص عمل لحوالي 400 عامل حيث ستشكل العمالة الوطنية حوالي 95 بالمائة بعد أربع سنوات من بدء مرحلة الإنتاج الخام، إضافة إلى تطوير البني التحتية في منطقة المشروع الواقعة في منطقة الجبلي بمحافظة صنعاء، وتوفير الخدمات الاجتماعية من مياه وكهرباء وطرقات ووحدات تعليمية وصحية للمناطق النائية والمجاورة للمشروع».

وأكد الجند ان تدشين الأعمال الإنشائية لهذا المشروع الاقتصادي الضخم يؤكد أن الحكومة اليمنية ماضية في خططها وبرامجها الجادة لاستغلال الخامات المعدنية التي تزخر بها اليمن وتحقيق الانتفاع منها محليا فضلا عن التصدير للأسواق الخارجية ، خاصة مع الترتيبات الجارية حالياً بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي لتنفيذ عدد من الإصلاحات والسياسات التشريعية والقانونية لإدارة قطاع المعادن وتطوير القدرات التنفيذية والمهارات الفنية العاملة في مجال التعدين المذكورة آنفاً .

على جانب متصل أعلن البنك الدولي عن قيامه بالتعاون مع الحكومة اليمنية بإعداد خطة شاملة تستهدف تأهيل وتطوير المؤسسات والقطاعات العاملة في مجال المعادن باعتباره واحداً من اهم القطاعات القابلة للنمو لدعم عملية التنمية في اليمن ورفد الاقتصاد الوطني .

وتوقعت مؤسسة التمويل الدولية ان يرفد قطاع المعادن في اليمن حال استغلال إمكانيات هذا القطاع الحيوي وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات التعدينية الخزينة العامة للدولة بمليار دولار سنوياً .

وقالت المؤسسة الدولية في تقرير أعدته أخيراً لهذا الغرض ان قطاع التعدين في اليمن يمتلك إمكانيات هائلة يمكن ان تساهم بحوالي 3 - 7 بالمائة في حصيلة الاقتصاد القومي للبلاد .

وأشارت في بيانها حول مشروع تحسين بيئة التعدين في اليمن الذي نفذته بالتعاون مع الحكومة اليمنية إلى أهمية صناعة التعدين الدولية لجعل اليمن وجهتهم المقصودة لاستغلال هذه الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها اليمن .. مؤكدة أن كثيراً من المشاريع التي ستقوم بتبسيطها المؤسسة الدولية سيسهم فيها عدد من المستثمرين الخليجيين واليمنيين.

يذكر ان الجمهورية اليمنية تمتلك فرصاً استثمارية واعدة خصوصاً في قطاع التعدين، الغني لامتلاكه العديد من المعادن الفلزية كالذهب والفضة والحديد والزنك والرصاص والنحاس والنيكل، بالإضافة إلى المعادن الصناعية مثل الحجر الجيري والجبس وأحجار البناء والجرانيت والرخام وغيرها من المعادن الصناعية الواعدة .

وتولي الحكومة اهتماماً كبيراً بتقديم كافة التسهيلات اللازمة والتشريعات الشفافة والمرنة ويتمتع هذا القطاع الواعد بموقع جغرافي على الطريق التجاري الرئيسي حول العالم وشريط ساحلي يمتد إلى حوالي 2500 كيلو متر على طول سواحل البحر الأحمر والبحر العربي ما يجعل حركة الاستيراد والتصدير مفتوحة تماماً، ويؤهل العمليات الاستثمارية لدخول الأسواق العالمية عبر الموانئ البحرية والجوية ، كما تعتبر اليمن غنية بالثروات المعدنية، بتواجد العديد من المعادن الفلزية والصناعية، وتنتشر معادن الزنك والرصاص كأهم المعادن الصناعية بشكل واسع في المناطق اليمنية كما تؤكد البحوثات الاستكشافية، ويرتبط معظمها أساساً بالمنخفض التركيبي الكبير بمنخفض حوض رملة وذلك على هيئة شقوق وجيوب في الصخور الكربونية بالإضافة إلى الكبريتيدات الكتلية ذات الأصل البركاني.

وتستهدف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006 / 2010 استكمال المسوح الجيولوجية لليمن وإنجاز الخرائط التفصيلية للمعادن وتقييم المواقع والمكامن المعدنية والمخزون والتحقق من الجدوى الاقتصادية لهذه الثروات المحتملة والاستمرار في أعمال التنقيب وحفر مناطق التمعدنات وتحديد نماذج التعدين وبناء قاعدة بيانات وفق نظام المعلومات الجغرافية.

كما تسعى إلى تحسين طرق استغلال الخامات والأحجار خاصة للأغراض الصناعية ووضع قواعد وضوابط لاستغلالها مع الحفاظ على البيئة ودراسة واستغلال المواد الصناعية والإنشائية وتشجيع إقامة الصناعات المعتمدة على الخامات المعدنية والإنشائية المحلية والعمل على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال الترويج للفرص الاستثمارية في القطاع وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة والبنية التحتية الداعمة وتصدير الخامات المعدنية والإنشائية التي يمكن استغلالها بكميات تجارية والعمل على زيادة القيمة المضافة لها من خلال إجراء عمليات تصنيعية عليها.

شبوة وغيرها من المحافظات تمتلك فرص استثمارية واعدة خصوصاً في قطاع التعدين الغني لامتلاكه العديد من المعادن الفلزية كالذهب والفضة والحديد والزنك والرصاص والنحاس والنيكل، بالإضافة إلى المعادن الصناعية مثل الحجر الجيري والجبس وأحجار البناء والجرانيت والرخام وغيرها من المعادن الصناعية الواعدة